



التضخم في سياق انتقالي إصدار العملة الجديدة ورفع أسعار الكهرباء

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا
العدد (1) – كانون الثاني 2026



حقوق النشر وإخلاء المسؤولية

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمركز. ويجوز استخدام هذا المحتوى أو أي جزء منه وفقاً لرخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-ND)، شريطة الإشارة إلى المصدر بشكل واضح، وعدم استخدامه لأغراض تجارية، وعدم إجراء أي تعديلات عليه.

تم الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحرير والترجمة، وذلك لأغراض الدعم اللغوي وتحسين الصياغة، دون أن يؤثر ذلك على المحتوى التحليلي أو النتائج الواردة في هذه النشرة، والتي تبقى مسؤولية المركز بالكامل.

ملخص تنفيذي

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تضخماً على أساس شهري (M-o-M) بنسبة 0.8 بالمئة خلال كانون الثاني 2026 مقارنةً بكانون الأول 2025، بما يشير إلى استمرار الضغوط السعرية. ويخفي هذا المعدل العام ديناميات أكثر تعقيداً، فقد جاء الشهر في سياق طرح العملة السورية الجديدة واستمرار سياسة تقييد السيولة، ما أسهم في كبح بعض الضغوط السعرية على المدى القصير، لكنه عمّق في الوقت نفسه ضعف الطلب، وأربك التداول النقدي، ورفع كلفة النشاط اليومي للأسر والمنتجين الصغار. ويُظهر التوزيع القطاعي استمرار التباين بين مجموعات الاستهلاك الرئيسية، حيث ارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 3.8 بالمئة، والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بنسبة 4.6 بالمئة، والتعليم والصحة بنسبة 0.6 بالمئة لكل منهما، والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 1.8 بالمئة.

سجّلت محافظات الرقة ودير الزور والحسكة مستويات تضخم مرتفعة نسبياً، في سياق تأثرها بالتطورات الميدانية التي شهدتها مناطق شمال شرق سوريا خلال الفترة ذاتها، وهو ما انعكس في شكل زيادات سعرية فورية ضمن هذه الجغرافيات. وتشير هذه الديناميات إلى أن تحولات السيطرة أو أنماط الإدارة تتجاوز بعدها السياسي لتأخذ طابعاً اقتصادياً مباشراً، من خلال تأثيرها على شبكات النقل والتوزيع وآليات التسعير. وتزداد حدة هذه الصدمات في البيئات التي تتسم بضعف شبكات الأمان وارتفاع هشاشة سبل العيش، حيث تتسارع وتيرة انتقال الأثر إلى الأسعار وتتكثف انعكاساته على تكاليف المعيشة.

تأثرت السلع القابلة للتبادل خلال شهر كانون الثاني 2026 بتوحيد السيطرة على المعابر وتوحيد الرسوم الجمركية في معظم المناطق الخاضعة للحكومة الانتقالية. وقد أسهم ذلك في تقارب نسبي في أسعار العديد من السلع، ولا سيما الغذائية المستوردة وبعض المواد الاستهلاكية، بين محافظات مثل دمشق وحمص وحماة وحلب، وحتى مع مناطق إدلب وريف حلب بدرجة معينة، رغم استمرار أثر اختلاف العملة. في المقابل، بقيت الخدمات غير القابلة للتبادل أكثر تبايناً، حيث تتحدد أسعارها ضمن الأسواق المحلية وفق مستويات الدخل والطلب والضغط السكاني.

استمر مصرف سوريا المركزي بتثبيت سعر الصرف الرسمي (للحوالات والصرافة) عند 11055 ليرة للدولار للشهر الثامن على التوالي، في مقابل تذبذبات واضحة في السوق الموازي. ورغم هذه التقلبات، سجلت الليرة السورية تراجعاً بنسبة 0.9 بالمئة خلال كانون الثاني، حيث ارتفع متوسط سعر الصرف إلى 11882 ليرة مقارنة بـ 11773 ليرة في كانون الأول.

بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام في سوريا حوالي 1.12 مليون ليرة سورية في شهر كانون الثاني 2026، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.34 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 3.1 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر. وصل خط الفقر المدقع للأسرة على مستوى سوريا في شهر كانون الثاني 2026 إلى 2.91 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 4.59 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 6.33 مليون ليرة سورية. وسجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات دمشق وريف دمشق وحمص وحلب، فيما سجلت محافظات السويداء واللاذقية ودير الزور والحسكة أدنى قيم لخطوط الفقر خلال شهر كانون الثاني 2026.

قائمة المحتويات

2.....	ملخص تنفيذي
3.....	قائمة المحتويات
3.....	قائمة الجداول
3.....	قائمة الأشكال البيانية
4.....	1. تمهيد
5.....	2. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا
8.....	3. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا
9.....	3.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك
12.....	3.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات
14.....	4. التباين السعري بين المحافظات
15.....	5. المساهمة في التضخم
17.....	6. التغيرات في أسعار الصرف
18.....	7. الأجور في سوريا
19.....	8. خطوط الفقر في سوريا
21.....	9. خاتمة ومقترحات سياساتية
22.....	10. مراجع ومصادر
23.....	الملاحق

قائمة الجداول

7.....	الجدول (1): التضخم السنوي والشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر كانون الثاني 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021=100) و (التضخم بالنسب المئوية)
18.....	الجدول (2): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر كانون الثاني 2026
20.....	الجدول (3): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر كانون الثاني 2026

قائمة الأشكال البيانية

5.....	الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (Y-o-Y) للأسعار في سوريا خلال الفترة (كانون الثاني 2025 – كانون الثاني 2026)، (سنة الأساس 2021=100) و (التضخم بالنسب المئوية)
6.....	الشكل (2): الإيجار الشهري للمسكن في سوريا على مستوى المحافظات خلال شهري كانون الثاني 2025 وكانون الثاني 2026 (القيم بالليرة السورية والارتفاع بالمتة)
8.....	الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا بحسب مجموعات الاستهلاك خلال شهر كانون الثاني 2026
13.....	الشكل (4): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر كانون الثاني 2026
15.....	الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر كانون الثاني 2026
17.....	الشكل (6): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال كانون الثاني 2026
19.....	الشكل (7): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر كانون الثاني 2026

التضخم في سياق انتقالي: إصدار العملة الجديدة ورفع أسعار الكهرباء

1. تمهيد

تقدم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في جميع المحافظات السورية، استناداً إلى مسح شهري للأسعار ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات منذ تشرين الأول 2020. بناءً على منهجية قام المركز بتطويرها لحساب دليل الرقم القياسي للأسعار، والتي تضمنت مكونات سلة المستهلك، والتثقييل، واختيار الأسواق. وتستند هذه النشرة إلى المسح الشهري لأسعار المستهلك الذي يغطي 58 سوقاً و 112 سلعة وخدمة في مختلف المحافظات ومناطق السيطرة في سوريا، وفق سنة أساس 2021 (دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022).

تعرض هذه النشرة نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك، حيث تستعرض دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر كانون الثاني 2026 (سنة الأساس 2021)، وفقاً للمناطق ومجموعات السلع والخدمات الرئيسية. استناداً إلى دليل الأسعار، تقوم النشرة بتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر على المستوى المحلي في جميع المناطق السورية.

باشراً مصرف سوريا المركزي في مطلع عام 2026 بطرح العملة السورية الجديدة وإطلاق عملية الاستبدال النقدي¹. جاء ذلك بالتوازي مع استمرار اعتماد سياسة تقييد السيولة كأداة ضمنية للحد من الضغوط التضخمية. والتي كان لها أثر انكماشى على النشاط الاقتصادي، من خلال إضعاف القدرة الشرائية وتقييد حركة التداول، الأمر الذي انعكس بشكل خاص على قطاعات رئيسية، وفي مقدمتها الزراعة والصناعة التحويلية. تتأثر فاعلية سياسات تقييد السيولة وإحلال العملة بالتشوهات الهيكلية في السوق، مما يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في تثبيط النشاط الإنتاجي بدلاً من تعزيز الاستقرار السعري. ويظهر هذا الاختلال بوضوح في تراجع الطلب على القطاعات غير الأساسية مقابل استدامة الضغوط السعرية في قطاعات السلع الضرورية كالغذاء والسكن. وتُعد هذه الظاهرة مؤشراً على تعثر انتقال الأثر النقدي عبر القنوات القطاعية، مما يحد من قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها الكلية في ظل بنية سوقية غير متكاملة.

وفي سياق موازٍ، شهدت مناطق شمال شرق سوريا تحولات عسكرية وسياسية انتهت بتغيير مناطق النفوذ بخروج قوات سوريا الديمقراطية من محافظتي الرقة ودير الزور، إلى جانب استعادة السيطرة على الأصول الاقتصادية والمعابر الحدودية وحقول النفط والغاز. وقد تولدت عن هذه التحولات صدمات سعرية فورية في الأسواق المحلية، ولا سيما في محافظات دير الزور والرقة والحسكة، نتيجة تعطل سلاسل النقل والتوزيع وظهور موجات نزوح مؤقتة، الأمر الذي انعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية.

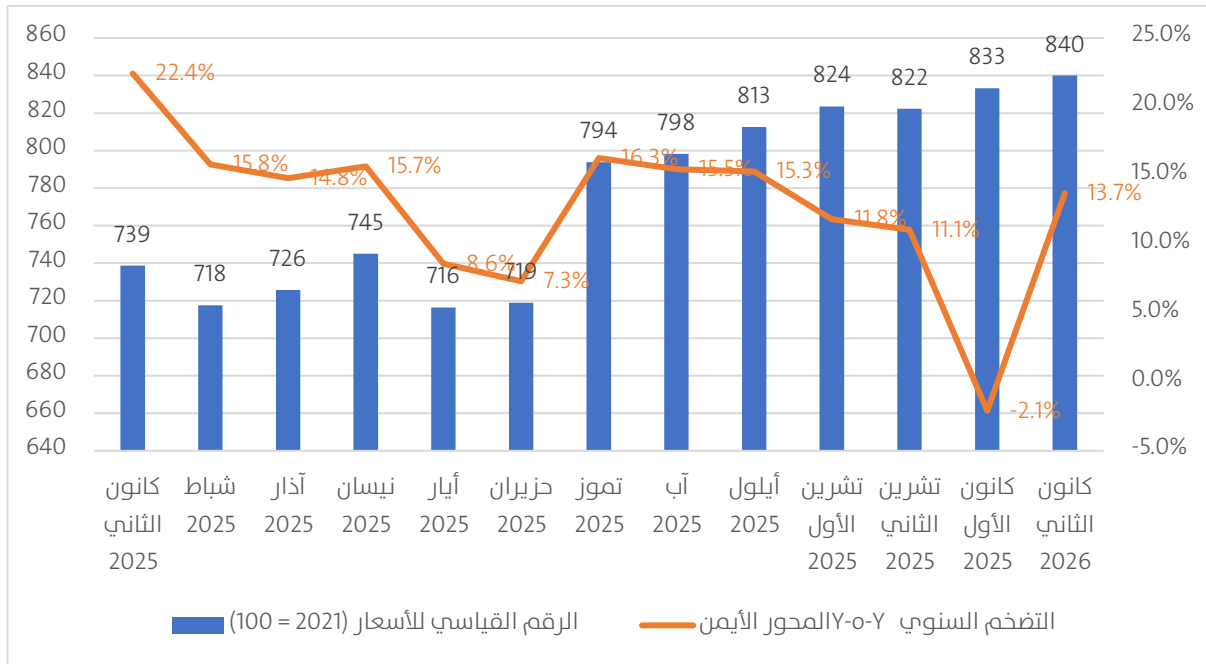
¹ أصدر مصرف سوريا المركزي تعليمات استبدال العملة بحذف صفرين (100 قديم = 1 جديد) بدءاً من مطلع 2026 ولمدة 90 يوماً قابلة للتمديد قبل 30 يوم من انتهاء المدّة، مع تحويل الأرصدة البنكية ألياً واعتماد العملتين معاً مؤقتاً، مؤكداً أن العملية مجانية وتبدأ بالفئات الكبيرة لتعزيز الاستقرار النقدي. وكالة سانا، (2025، 29 كانون الأول). [المركزي يصدر بعض تفاصيل التعليمات التنفيذية لمرسوم العملة السورية الجديدة.](#)

انعكست هذه العوامل مجتمعة على هيكل الأسعار، حيث بقي التضخم مدفوعاً أساساً بعوامل الكلفة والصددمات المحلية. فالتضخم الغذائي استمر نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، في حين شهدت قطاعات أخرى اتجاهات انكماشية بفعل ضعف الطلب المرتبط بسياسة تقييد السيولة. كما أن إعادة التسعير المرتبطة بالعملة الجديدة، إلى جانب التغيرات في العقود والأسعار الاسمية، خلقت مجالاً لتشوّهات سعرية إضافية خلال هذه المرحلة الانتقالية.

2. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا

يُظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الثاني 2026 استمرار المسار التصاعدي للأسعار على أساس سنوي، حيث بلغ معدل التضخم 13.7 بالمئة مقارنةً بنظيره في كانون الثاني 2025. وقد ارتفع المؤشر من 739 نقطة (سنة الأساس 2021=100) إلى 840 نقطة، وهو ما يعكس اتساع الفجوة السعرية خلال عام واحد. ويشير هذا التطور إلى بقاء الضغوط التضخمية قائمة ضمن بنية الاقتصاد السوري، إلى جانب تأثير العوامل النقدية والهيكلية التي تحدّ من استقرار المستوى العام للأسعار.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (Y-o-Y) للأسعار في سوريا خلال الفترة (كانون الثاني 2025 - كانون الثاني 2026)، (سنة الأساس 2021 = 100) و (التضخم بالنسب المئوية)



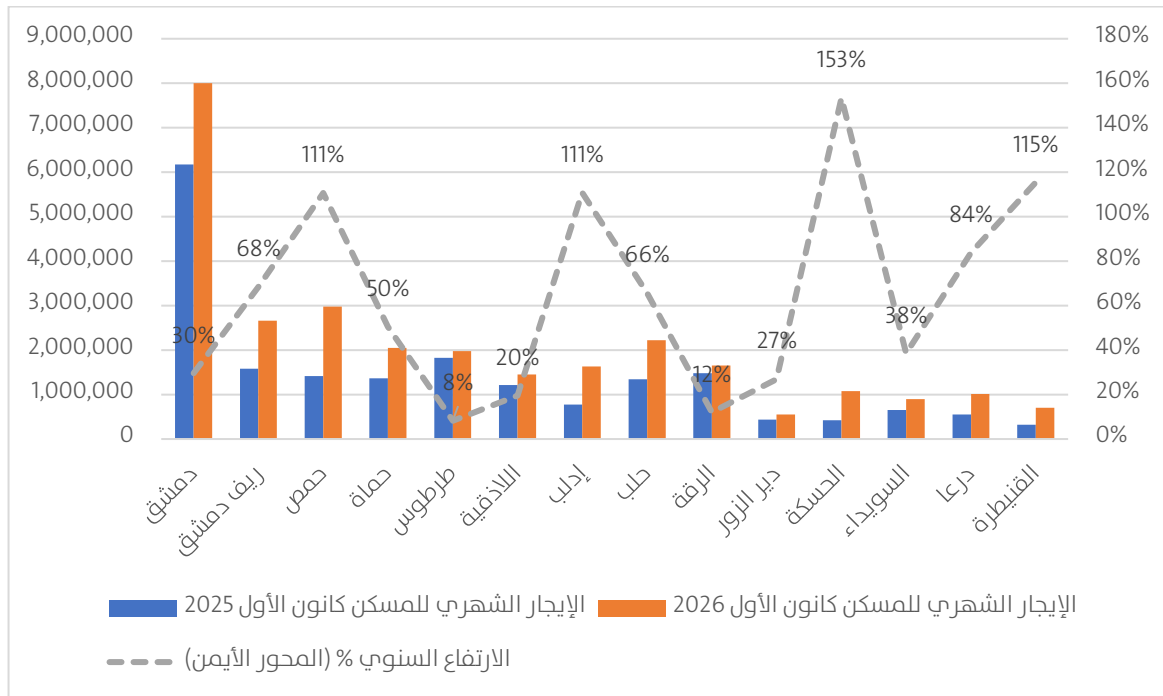
المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025 و 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تصدّرت مجموعة الدخان والتبغ معدلات التضخم بنسبة 41.4 بالمئة، في انعكاس مباشر لاختلالات هيكلية في هذا السوق. وتشير تقارير محلية خلال الفترة المدروسة إلى تراجع أو توقف شراء التبغ من المزارعين، ما ساهم في إضعاف قنوات التسويق المحلية وحدوث نقص نسبي في المعروض. وفي المقابل، ازداد

الاعتماد على المنتجات المستوردة، الأمر الذي أدى إلى اختلالات سعرية تمثلت في ارتفاع أسعار المنتج المحلي مقارنة بالمستورد، نتيجة محدودية العرض وارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع.²

سجلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى تضخماً سنوياً ملموساً بلغت نسبته 18.7 بالمئة في شهر كانون الثاني 2026 مقارنةً بالشهر ذاته من العام السابق. وتأتي هذه الزيادة مدفوعةً بشكل أساسي بالارتفاع الحاد في إيجارات السكن الفعلية والمحتملة التي نمت بنسبة قياسية بلغت 43 بالمئة؛ حيث تشير بيانات المركز ضمن المسح الشهري لأسعار المستهلك إلى ارتفاع وسطي الإيجار الشهري للمسكن النمطي (مساحة 100 متر مربع) على مستوى سوريا من 1.4 مليون ليرة سورية إلى نحو مليوني ليرة سورية، مما يضع أعباءً استثنائية على القدرة الشرائية للأسر (تختلف الإيجارات بحسب المحافظة كما هو مبين في الشكل البياني).

الشكل (2): الإيجار الشهري للمسكن في سوريا على مستوى المحافظات خلال شهري كانون الثاني 2025 وكانون الثاني 2026 (القيم بالليرة السورية والارتفاع بالمئة)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

كما ارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 18.6 بالمئة، مع زيادات متفاوتة في مكوناتها، شملت الخبز والحبوب بنسبة 31 بالمئة، والزيت والدهون بنسبة 22.5 بالمئة، والفواكه بنسبة 33 بالمئة، والبقول والخضار بنسبة 27 بالمئة، مقابل زيادات أقل نسبياً في اللحوم بنسبة 8.4 بالمئة، واللبن والجبن والبيض بنسبة 10.3 بالمئة، والبن والشاي والكافكاو بنسبة 3.2 بالمئة.

وفي الوقت ذاته، ارتفعت أسعار مجموعة التعليم بنسبة 15.5 بالمئة، رغم إعادة هيكلة بعض المؤسسات التعليمية ومواءمة الرسوم مع تسعيرات الجامعات الحكومية والخاصة، كما ارتفعت أسعار مجموعة

² جريدة قاسيون، (2026، 18 كانون الثاني). [التبغ السوري، متى سينتهي فصل السياسات المحدفة؟](#)

السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 14.4 بالمئة. بالمقابل، ارتفعت أسعار مجموعة الصحة بنسبة 1.1 بالمئة، لكن مع تراجع في جودة الخدمات الصحية، خاصة في المشافي الحكومية، نتيجة محدودية التمويل. من جانب آخر، شهدت بعض مجموعات الاستهلاك تراجعاً سنوياً في مستويات الأسعار، حيث انخفضت أسعار مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 1.7 بالمئة، وأسعار مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 1.5 بالمئة، ومجموعة الاتصالات بنسبة 12.3 بالمئة، ومجموعة النقل بنسبة 19 بالمئة³، ومجموعة الترويج والثقافة بنسبة 12.2 بالمئة. ويرتبط هذا الانخفاض بعوامل سياسية، من بينها فتح الاستيراد بالنسبة للسلع الاستهلاكية كالملابس والتجهيزات المنزلية والسيارات، وتخفيض الرسوم الجمركية على الهواتف المحمولة، وانضمام مناطق جديدة إلى الشبكات المحلية بالنسبة للاتصالات (إدلب وريف حلب) بدلاً من الخدمات الأجنبية (أيلوكس وتروكس) ذات التكاليف المرتفعة نسبياً، إضافة إلى قرارات تخفيض أسعار الوقود التي أسهمت في خفض تكاليف النقل بعد الصدمة السعرية الناجمة عن قرارات الحكومة المؤقتة برفع أسعار البنزين والمازوت والغاز والخبز عقب سقوط النظام.

الجدول (1): التضخم السنوي والشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر كانون الثاني 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021=100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي كانون الثاني 2025	الرقم القياسي كانون الأول 2025	الرقم القياسي كانون الثاني 2026	التضخم السنوي (Y-o-Y)	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	739	833	840	13.7%	0.8%
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	536	613	636	18.6%	3.8%
2	الدخان والتبغ	421	600	595	41.4%	0.8-
3	الملابس والأحذية	620	629	609	1.7-	3.2-
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1230	1,467	1461	18.7%	0.5-
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	522	492	514	1.5-	4.6%
6	الصحة	771	775.3	780	1.1%	0.6%
7	النقل	1008	848	816	19.0-	3.7-
8	الاتصالات	230	209	202	12.3-	3.2-
9	الترويج والثقافة	517	477	454	12.2-	4.9-
10	التعليم	742	853	858	15.5%	0.6%
12+11	سلع وخدمات متنوعة	701	788	802	14.4%	1.8%

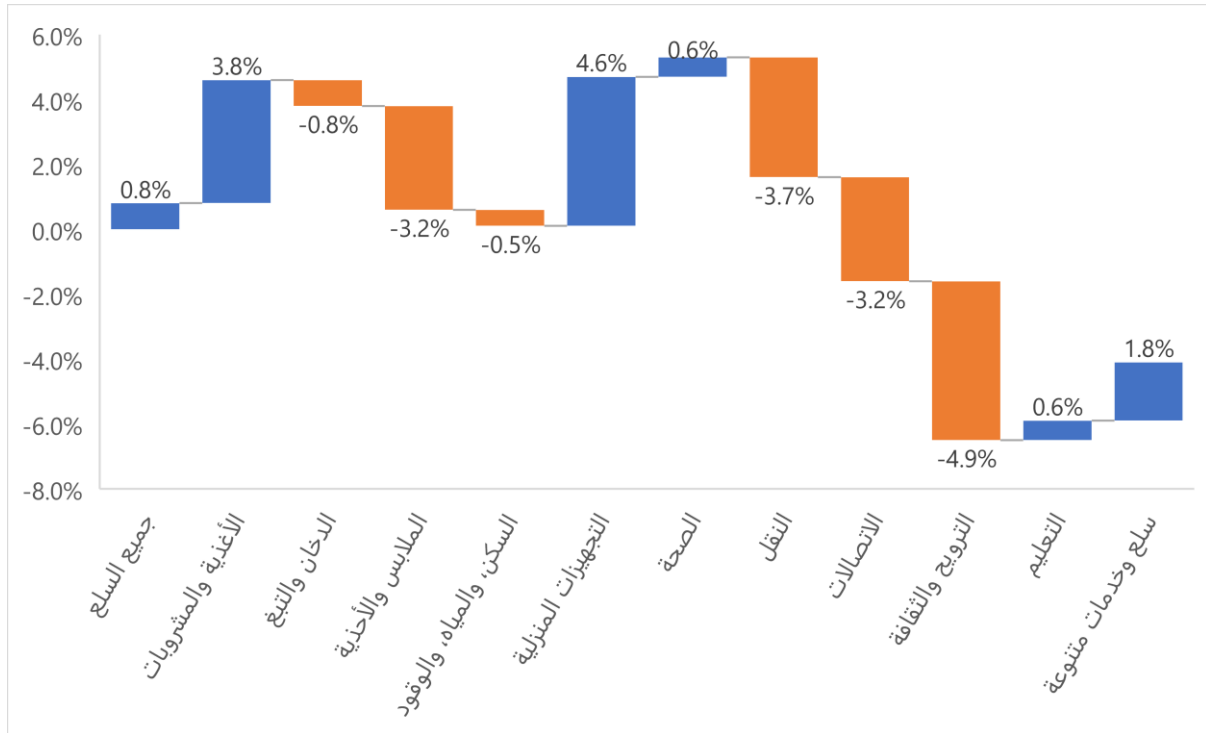
المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

³ في العاشر من كانون الأول 2024 تم رفع أسعار البنزين المدعوم ليصبح 1.294 دولار أمريكي، ثم حُفّض إلى 1.16 دولار أمريكي في 21 كانون الأول 2024، واستمر هذا السعر في عام 2025 إلى أن تم تخفيضه إلى 0.85 دولار أمريكي في 12 تشرين الثاني 2025 تزامناً مع رفع أسعار الكهرباء. أما مازوت التدفئة والنقل فرفع إلى 1.069 دولار أمريكي في 10 كانون الأول 2024، ثم خفض إلى 1.028 دولار أمريكي في 21 كانون الأول 2024، ثم خفض إلى 0.75 دولار أمريكي في تشرين الثاني 2025. وقد ساهم تخفيض سعر البنزين في تخفيض أجور النقل الداخلي والنقل بين المحافظات.

3. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تضخماً على أساس شهري (M-o-M) بنسبة 0.8 بالمئة خلال كانون الثاني 2026 مقارنةً بكانون الأول 2025، بما يشير إلى استمرار الضغوط السعرية. ويُظهر التوزيع القطاعي استمرار التباين، حيث ارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 3.8 بالمئة، والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بنسبة 4.6 بالمئة، والتعليم والصحة بنسبة 0.6 بالمئة لكل منهما، والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 1.8 بالمئة.

الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا بحسب مجموعات الاستهلاك خلال شهر كانون الثاني 2026 (بالنسب المئوية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

في المقابل، سُجّلت تراجعاً شهرية في عدد من المجموعات، حيث انخفضت أسعار الترويج والثقافة والتعليم بنسبة 4.9 بالمئة. كما تراجعت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 3.2 بالمئة، والنقل بنسبة 3.7 بالمئة، والاتصالات بنسبة 3.2 بالمئة، والدخان والتبغ بنسبة 0.8 بالمئة، والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.5 بالمئة، بما يعكس استمرار التباين في ديناميكيات الأسعار بين المجموعات على المدى القصير.

3.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك

يعرض هذا القسم تطورات التضخم الشهري في سوريا خلال شهر كانون الثاني 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية، بهدف توضيح اختلاف حركة الأسعار بين السلع والخدمات. وتُظهر البيانات تركيز الضغوط السعرية في بعض المجموعات، ولا سيما السلع الأساسية مثل الغذاء، إلى جانب تأثير مجموعات أخرى بعوامل مثل تكاليف الطاقة وتغيرات أسعار المحروقات. ويساعد هذا التصنيف في تقديم صورة أوضح عن مصادر التضخم، وكيف تنعكس هذه التغيرات على نمط إنفاق الأسر ومستوى معيشتها.

3.1.1. مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية

شهد المشهد الاقتصادي السوري خلال شهر كانون الثاني 2026 تصاعداً ملموساً في معدلات التضخم المرتبطة بمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية، حيث سجلت هذه المجموعة تضخماً شهرياً بنسبة 3.8 بالمئة مقارنة بمستويات الشهر السابق. وتعكس هذه الزيادة عمق الضغوط التضخمية التي لا تزال تلقي بظلالها على القدرة الشرائية للمستهلك المحلي، وتؤثر بشكل مباشر على استقرار السلة الغذائية الأساسية.

وعند مراجعة بيانات المجموعات الفرعية المكونة لهذا القطاع، يبرز التباين الحاد في نسب الارتفاع؛ إذ استحوذت مجموعة البقول والخضار على الحصة الأكبر من هذه الموجة التضخمية بمعدل استثنائي قدره 13.2 بالمئة. وقد تجلّى هذا الارتفاع بوضوح في أسعار السلع الاستراتيجية، حيث انتقل سعر الكيلوغرام الواحد من العدس المجروش من 13600 ليرة سورية إلى 14300 ليرة سورية، في حين سجل الفول اليابس زيادة تقارب الألف ليرة ليستقر عند 17900 ليرة سورية. وقفزت أسعار البندورة من 7700 ليرة سورية لتصل إلى 9400 ليرة سورية، بينما شهد الباذنجان زيادة حادة بنسبة تجاوزت الـ 30 بالمئة، مرتفعاً من 6400 ليرة إلى 8500 ليرة سورية.

وفي سياق متصل، سجلت مجموعة الفواكه تضخماً شهرياً بنسبة 4.3 بالمئة، مدفوعة بارتفاع أسعار البرتقال والتفاح اللذين وصلا إلى 10400 ليرة و 15400 ليرة على التوالي. أما قطاع اللحوم، فقد حافظ على وتيرة تصاعدية بنسبة 3.6 بالمئة، وهو ما أدى إلى بلوغ لحم الغنم مستويات سعرية حرجية عند 150000 ليرة للكيلوغرام، تزامناً مع وصول لحم الدجاج إلى 29400 ليرة سورية.

ولم تقتصر هذه الضغوط على السلع التكميلية، بل امتدت لتشمل مجموعة الخبز والحبوب التي نمت بنسبة 3.2 بالمئة. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على كلف المعيشة اليومية، حيث استقر سعر الخبز السياحي عند 8660 ليرة، والبرغل عند 9900 ليرة، بينما تراوحت أسعار المعكرونة والأرز القصير بين 11700 و 12000 ليرة سورية.

تأتي هذه الارتفاعات لتؤكد فرضية الاختلال القطاعي؛ ففي حين قد تنجح السياسات النقدية التقييدية في كبح الطلب على السلع غير الأساسية، إلا أنها تظل محدودة الأثر في مواجهة تضخم التكاليف في القطاعات الحيوية (كالغذاء)، مما يعمق من حالة الانكشاف الاقتصادي للفئات الأشد احتياجاً. إن هذه المعطيات الرقمية تشير بوضوح إلى أن محركات التضخم في الفترة المرصودة كانت تتركز في السلع ذات

الاستهلاك الواسع والضروري، مما يضع الأمن الغذائي للأسر السورية أمام تحديات بنوية متزايدة، ويؤدي إلى تقليص الهوامش المادية المتاحة للإنفاق على القطاعات الحيوية الأخرى.

3.1.2. مجموعة التجهيزات المنزلية

أظهرت البيانات الإحصائية لشهر كانون الثاني 2026 امتداد الموجة التضخمية لتشمل مجموعة التجهيزات المنزلية، والتي سجلت تضخماً شهرياً بنسبة 4.6 بالمئة. ويعكس هذا الارتفاع تكاليف إضافية باهظة في جانب الإنفاق الرأسمالي للأسر، لاسيما في ظل تباين معدلات النمو السعري بين المجموعات الفرعية لهذا القطاع.

وقد رصد التحليل ارتفاعاً في أسعار مجموعة الأثاث والتجهيزات والسجاد بنسبة 2.1 بالمئة، حيث بلغت تكلفة غرفة النوم الكبيرة نحو 10.5 مليون ليرة سورية، بينما استقر سعر الموكيت عند حدود 148000 ليرة للمتر المربع الواحد. وفي المقابل، سجلت السلع المستخدمة في عمليات صيانة المنازل الارتفاع الأعلى ضمن هذا القطاع بنسبة بلغت 8.5 بالمئة، وهو ما يظهر بوضوح في أسعار المنتجات الاستهلاكية المرتبطة بها، كصابون الغار الذي وصل سعر الكيلوغرام الواحد منه إلى 38000 ليرة سورية.

أما فيما يتعلق بالأجهزة المنزلية، فقد حافظت الأسعار على حالة من الاستقرار النسبي خلال هذه الفترة؛ حيث استقرت أسعار أجهزة الطهي (البوتاجاز 4 رؤوس بدون حجرة) عند حدود 2.5 مليون ليرة، بينما بلغ سعر البراد العادي قياس 18 قدماً نحو 5 ملايين ليرة سورية.

إن هذا الاستقرار في أسعار الأجهزة الكهربائية، رغم الارتفاع العام في قطاع التجهيزات، يشير إلى حالة من الركود في الطلب على السلع المعمرة نتيجة توجه القدرة الشرائية نحو الاحتياجات الغذائية الأساسية وعمليات الصيانة الضرورية.

3.1.3. مجموعة السلع والخدمات المتنوعة

سجلت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة تضخماً شهرياً بنسبة 1.8 بالمئة خلال شهر كانون الثاني 2026. وتكتسب هذه المجموعة أهميتها من كونها تضم خدمات العناية الشخصية والخدمات المهنية غير المصنفة، والتي تأثرت بشكل عضوي بمتغيرات كلف الطاقة.

تُظهر القراءة التحليلية لديناميكيات الأسعار خلال شهر كانون الثاني 2026 أن الارتفاع الحاد في تعرفّة الكهرباء مثل المحرك الهيكلي الأساسي لقفزة تكاليف الخدمات. وقد تجلت هذه الصدمة السعرية بشكل ملموس بعد الخامس عشر من كانون الثاني 2026، تزامناً مع صدور فواتير الدورة الأولى وفق الأسعار الجديدة؛ حيث سجلت القيم ارتفاعاً استثنائياً وغير مسبوق، قفزت معه فواتير الاستهلاك المنزلي من 35600 ليرة سورية في الدورة السابقة إلى ما يزيد عن 186000 ليرة سورية في الدورة الحالية (بنسبة ارتفاع 5125 بالمئة)⁴.

وقد أحدثت هذه الزيادة الهائلة ردة فعل فورية في الأسواق، حيث امتنع بعض المواطنين عن دفع فواتيرهم لكونها خارج قدرتهم، وسارع مقدمو الخدمات إلى تعديل قوائم أسعارهم لامتناع كلف

⁴ بافتراض الاستهلاك الشهري للأسرة 750 كيلو واط ساعي.

التشغيل المرتفعة. وفي هذا السياق، سجلت قطاعات العناية الشخصية مستويات سعرية جديدة مرتفعة بنسبة 50 بالمئة على الأقل، إذ وصلت أجور الحلاقة الرجالية (قص الشعر والذقن) إلى حدود 31000 ليرة سورية بعد أن كانت بحدود 22000 ليرة سورية، بينما ارتفعت خدمات الحلاقة والتصفيف النسائية لتستقر عند 45000 ليرة سورية بعد أن كانت بحدود 30000 ليرة سورية. وامتد الأثر التضخمي ليشمل خدمات العناية بالملابس، حيث سجلت تكلفة غسيل وكوي القميص الرسمي زيادة ملموسة وصولاً إلى 15000 ليرة سورية بعد أن كان بحدود 8000 ليرة سورية. كما أثر الارتفاع على أسعار الخدمات المهنية والاستشارية التي لا تعتمد تقليدياً على استهلاك كثيف للطاقة، حيث بلغت أجور الاستشارة القانونية المكتوبة نحو 125000 ليرة سورية بعد أن كانت بحدود 50000 ليرة سورية.

3.1.4. مجموعتي التعليم والصحة

سجلت مجموعتا التعليم والصحة خلال شهر كانون الثاني 2026 تضخماً بنسبة 0.6 بالمئة لكل منهما، وقد ارتبط هذا الارتفاع أيضاً بشكل مباشر بقرارات رفع أسعار الطاقة التي ألقت بظلالها على التكاليف التشغيلية للمرافق التعليمية والطبية.

وعلى صعيد التعليم الجامعي، برز تحول جذري في السياسة السعرية نتيجة قرار الحكومة الانتقالية بتوحيد الرسوم في الجامعات الحكومية والخاصة عبر كافة المناطق؛ وهو ما أدى إلى خفض تاريخي في رسوم التعليم الحكومي بمناطق شمال غرب سوريا من مستويات (150-300 دولار) لتصبح رسوماً رمزية لا تتجاوز 60000 ليرة سورية⁵. وفي المقابل، تم تفنين رسوم الجامعات الخاصة لتستقر تكلفة الساعة الدراسية عند 45 دولاراً للاختصاصات الطبية، وما بين 20 و25 دولاراً للاختصاصات النظرية⁶.

أما في قطاع التعليم ما قبل الجامعي، فلا تزال رسوم المدارس الخاصة تتسم بنوع من العشوائية والاحتكارية بعيداً عن الرقابة الوزارية، حيث وصل وسطي رسوم تسجيل طالب الثانوية العامة (الفرع العلمي) إلى نحو 8 ملايين ليرة سورية سنوياً وتصل في بعض المدارس إلى أكثر من 20 مليون ليرة سورية، دون احتساب كلف النقل والمستلزمات. وبالمثل، استمر قطاع الدروس الخصوصية في استنزاف ميزانيات الأسر، حيث بلغ متوسط تكلفة الساعة الدراسية الواحدة نحو 50000 ليرة سورية، كضريبة لتعويض الثغرات في التعليم الرسمي.

وفيما يخص الخدمات الصحية، فقد كشف الرصد الميداني عن تفاوت في أجور المعاينات الطبية؛ حيث بلغ وسطي كلفة المعاينة لدى الطبيب المختص 85000 ليرة مقابل 50000 ليرة للطبيب العام، بينما وصلت كلفة العلاج السنوي المتكامل (حفر وسحب عصب وحشوة) إلى 350000 ليرة سورية. كما شهدت كلف الاستشفاء الخاص ارتفاعاً ملموساً، حيث بلغت أجرة الإقامة لليلة واحدة نحو 600000 ليرة سورية (باستثناء الأدوية)، تزامناً مع ارتفاع أسعار السلع الصيدلانية الأساسية كظرف الباراسيتامول (4000 ليرة) والمضادات الحيوية (15000 ليرة)، مما يعكس حجم التحديات التي تواجه حق الوصول إلى الرعاية الصحية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

⁵ قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتعلق بـ [توحيد رسوم التعليم الجامعي للعام الدراسي 2025-2026](#)
⁶ وكالة سانا. (2025، 02 تشرين الأول). [التعليم العالي السوري يعلن الأقساط الدراسية الجديدة في الجامعات الخاصة](#)

3.1.5. مجموعة النقل

خلافاً للمنحنى التضخمي العام السائد، سجلت مجموعة النقل انكماشاً سعرياً ملموساً بنسبة 3.7 بالمئة خلال شهر كانون الثاني 2026. ويُعزى هذا الهبوط بشكل مباشر إلى تراجع أسعار المشتقات النفطية المدعومة بالليرة السورية، وذلك على الرغم من الضغوط السعرية المتزايدة في سوق السيارات المستعملة؛ حيث سجلت أسعار المركبات ارتفاعاً ملحوظاً إثر دخول قرار وزارة الاقتصاد والصناعة حيز التنفيذ الفعلي، والقاضي بحظر استيراد السيارات التي يتجاوز عمرها الثلاث سنوات، بعد انقضاء المهلة الاستثنائية التي مُنحت للتجار لتسوية أوضاع السيارات المخالفة وإدخالها قبل نهاية عام 2025. وبعد وصول عدد السيارات الداخلة للبلد منذ سقوط النظام إلى أكثر من 350000 سيارة.

وقد لعب تحسن قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي دوراً محورياً في خفض كلف الوقود المسعرة محلياً؛ إذ تراجع وسطي سعر لتر البنزين المدعوم إلى 9400 ليرة (مقارنة بـ 10400 ليرة)، كما انخفض المازوت المدعوم إلى 8000 ليرة سورية. وقد انعكس هذا التحسن النقدي والسلعي بشكل مباشر على كلف التنقل؛ حيث تراجع وسطي تعرفه النقل عبر سيارات الأجرة (لمسافة 3 كم) إلى 20000 ليرة، بينما استقر معدل أجور النقل بين المحافظات عند مستوى 350 ليرة سورية للكيلومتر الواحد.

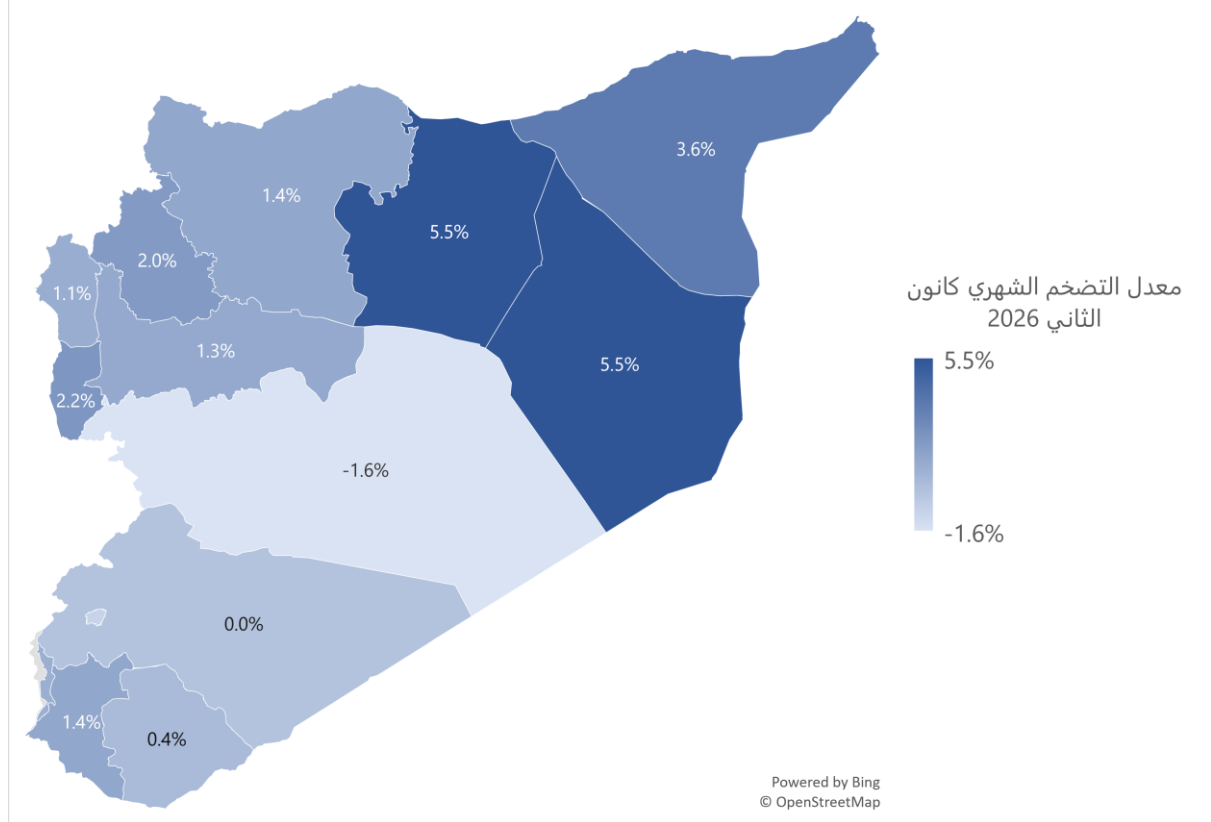
3.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات

تعكس الخارطة التضخمية على مستوى المحافظات خلال شهر كانون الثاني 2026 تبايناً مكانياً واضحاً في معدلات التضخم الشهري، حيث برزت معدلات ارتفاع استثنائية في بعض المناطق مقابل اتجاهات أكثر استقراراً نسبياً في محافظات أخرى. وقد سجّلت محافظات الرقة ودير الزور والحسكة مستويات تضخم مرتفعة نسبياً، في سياق تأثرها بالتطورات الميدانية التي شهدتها مناطق شمال شرق سوريا خلال الفترة ذاتها، وهو ما انعكس في شكل زيادات سعرية فورية ضمن هذه الجغرافيات. وتشير هذه الديناميات إلى أن تحولات السيطرة أو أنماط الإدارة تتجاوز بعدها السياسي لتأخذ طابعاً اقتصادياً مباشراً، من خلال تأثيرها على شبكات النقل والتوزيع وآليات التسعير. وتزداد حدة هذه الصدمات في البيئات التي تتسم بضعف شبكات الأمان وارتفاع هشاشة سبل العيش، حيث تتسارع وتيرة انتقال الأثر إلى الأسعار وتتكثف انعكاساته على تكاليف المعيشة.

في المقابل، حققت بعض المحافظات انكماشاً في أسعارها مثل دمشق بنسبة (-0.8 بالمئة) وحمص بنسبة (-1.6 بالمئة)، وحققت محافظات تدمر عند مستويات منخفضة نسبياً، مثل اللاذقية بنسبة 1.1 بالمئة، والسويداء بنسبة 0.4 بالمئة، وحمص بنسبة 1.3 بالمئة، والقنيطرة بنسبة 1 بالمئة، وطرطوس وحلب بنسبة 1.4 بالمئة لكل منهما. تعكس بيانات التضخم في شمال شرق سوريا نمطاً تصاعدياً يرتبط بشكل وثيق بالسياق الميداني، حيث سجّلت كل من الرقة ودير الزور معدلات تضخم مرتفعة نسبياً بلغت 5.5 بالمئة، وكذلك الحسكة التي سجلت تضخماً شهرياً بنسبة 3.6 بالمئة. ويُعزى هذا الارتفاع إلى التطورات العسكرية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة ذاتها، إذ ترافقت العمليات التي أطلقت في محافظات حلب والرقة ودير الزور مع انسحابات لقوات سوريا الديمقراطية من عدد من المناطق، أعقبها الإعلان عن اتفاقيات لوقف إطلاق النار وتثبيت نفوذ القوات الحكومية في الرقة ودير الزور في التاسع عشر من

كانون الثاني. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر في صورة ارتفاعات سعرية فورية، نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف النقل، وزيادة حالة عدم اليقين في الأسواق المحلية.

الشكل (4): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر كانون الثاني 2026 (بالنسب المئوية)



ضمن هذا السياق، برز قطاع الغذاء كمحرك رئيسي للتضخم، حيث سجلت أسعار الأغذية ارتفاعات ملموسة، لا سيما في الرقة (14.0 بالمئة) ودير الزور (10.2 بالمئة) مقارنة بالحسكة (5.4 بالمئة). وظهر بند الخبز والحبوب بوصفه الأكثر تأثراً، مع ارتفاعات حادة بلغت 42.3 بالمئة في الرقة و 22.9 بالمئة في دير الزور.

تأثرت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بشكل مباشر بطبيعة الصدمة الميدانية، مع تباين واضح بين المحافظات يعكس اختلاف أنماط السيطرة واستقرار الخدمات. ففي حين سجلت الرقة انكماشاً ملحوظاً (-4.8 بالمئة) مدفوعاً بانخفاض إيجارات السكن وتراجع إمدادات المياه والخدمات المرتبطة، نتيجة حالة النزوح المؤقت للسكان، اتجهت دير الزور نحو انكماش أخف (-1.2 بالمئة) مع استقرار نسبي في الإيجارات، مقابل ارتفاع محدود في تكاليف الصيانة. أما الحسكة، فقد سجلت استقراراً عاماً مائلاً للارتفاع (0.6 بالمئة)، مع زيادات في تكاليف الصيانة والإيجارات، ما يعكس ضغوطاً مرتبطة باستمرار الطلب على السكن والخدمات. في المقابل، يظهر بند الكهرباء والغاز تبايناً حاداً، حيث ارتفع في الرقة (7.8 بالمئة) نتيجة اضطرابات الإمداد وارتفاع تكاليف التشغيل، مقابل انخفاضه في دير الزور واستقراره النسبي في الحسكة. ويشير هذا النمط إلى أن صدمة هذا القطاع ليست موحدة، بل

تتشكل وفق تفاعل عوامل العرض (توفر الوقود والبنية التحتية) مع التحولات السكانية والأمنية، ما يجعله أحد أكثر القطاعات حساسية للتقلبات الميدانية.

4. التباين السعري بين المحافظات والفضاءات النقدية

تعكس بيانات كانون الثاني 2026 تبايناً سعرياً واضحاً بين المحافظات السورية، مع بروز صدمات سعرية محلية في بعض المناطق، إلى جانب اختلاف في استجابة المجموعات السلعية والخدمية للعوامل التنظيمية والتجارية. ويظهر من القراءة العامة أن هذا التباين يتخذ أنماطاً مختلفة تبعاً لطبيعة السوق وآليات التسعير.

في هذا السياق، تميل السلع القابلة للتبادل إلى إظهار درجة أقل نسبياً من التباين بين المحافظات، حيث تأثرت خلال هذه المرحلة بتوحيد السيطرة على المعابر وتوحيد الرسوم الجمركية في معظم المناطق الخاضعة للحكومة الانتقالية. وقد أسهم ذلك في تقارب نسبي في أسعار العديد من السلع، ولا سيما الغذائية المستوردة وبعض المواد الاستهلاكية، بين محافظات مثل دمشق وحمص وحملة وحلب، وحتى مع مناطق إدلب وريف حلب بدرجة معينة، رغم استمرار أثر اختلاف العملة. في المقابل، بقيت الخدمات غير القابلة للتبادل أكثر تبايناً، حيث تتحدد أسعارها ضمن الأسواق المحلية وفق مستويات الدخل والطلب والضغط السكاني، ما يفسر الفروقات الواضحة في الإيجارات وأجور الحلاقة والعناية الشخصية والتعليم غير الجامعي، والتي تسجل مستويات أعلى في دمشق وريف دمشق وبعض المراكز الحضرية مقارنة بمحافظات أخرى.

ضمن هذا الإطار العام، يظهر التباين في مجموعة النقل من خلال أسعار المحروقات وتكاليف النقل، حيث سجّلت محافظة الحسكة ارتفاعاً مؤقتاً في أسعار البنزين خلال الشهر نتيجة الاضطرابات العسكرية في المنطقة، مع بقاء مستوياتها أدنى نسبياً في الظروف الاعتيادية بفعل سياسات الدعم. في المقابل، تتحدد الأسعار في إدلب وريف حلب وفق الليرة التركية وتكاليف الاستيراد، بينما تسجّل بقية المحافظات مستويات أعلى نسبياً نتيجة بيئة تسعيرية تميل نحو تحرير أسعار الطاقة. كما شهدت محافظتا دير الزور والرقعة خلال الشهر صدمة سعرية انعكست في ارتفاع تكاليف النقل نتيجة اختلال سلاسل الإمداد.

في مجموعة التجهيزات المنزلية، تتباين أسعار السلع المعمرة مثل البرادات والغسالات بين المحافظات، حيث ترتبط الأسعار في إدلب وريف حلب بالسوق التركية، بينما تتأثر في الحسكة بالتسعير المرتبط بالدولار، وتشكل في دمشق واللاذقية وطرطوس ضمن شبكات توزيع محلية متعددة الحلقات. كما تظهر في دير الزور والرقعة خلال هذا الشهر مستويات سعرية أعلى نسبياً لبعض السلع المعمرة نتيجة تراجع العرض وتأخر تكيف قنوات التوريد مع التحولات الإدارية.

أما في مجموعة الغذاء، فتختلف الأسعار بين المحافظات وفقاً لمواقع الإنتاج والاستهلاك، حيث تسجّل محافظات الساحل مثل اللاذقية وطرطوس مستويات أدنى نسبياً في بعض الخضروات، مقابل مستويات أعلى في دمشق وريف دمشق. كما تظهر فروقات في أسعار لحم الغنم ولحم الدجاج بين حلب وحمص وحملة مقارنة بمحافظات المنطقة الشرقية، مع تسجيل دير الزور والرقعة ارتفاعات ملحوظة خلال الشهر نتيجة الاضطرابات.

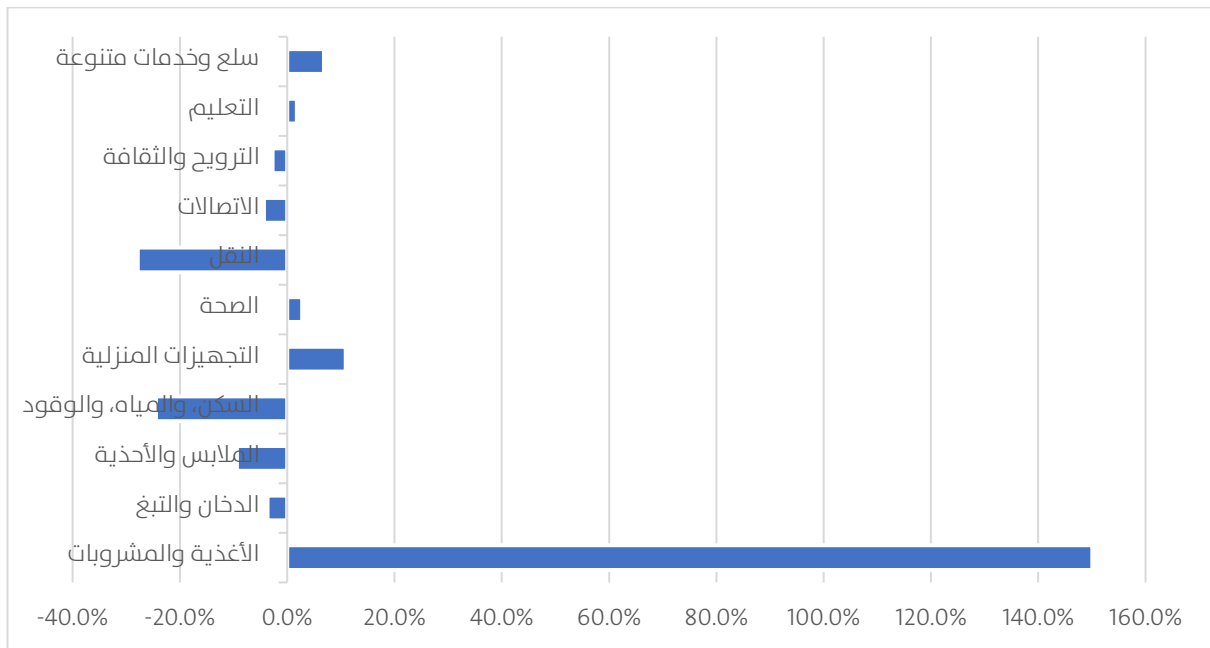
وعند الانتقال إلى الخدمات غير القابلة للتداول، تظهر ملامح تباين أكثر حدة، رغم وجود تدخلات تنظيمية جزئية. فقد اتجهت الحكومة الانتقالية إلى توحيد رسوم التعليم الجامعي ضمن مناطق سيطرتها، بما في ذلك المناطق التي تتعامل بالليرة التركية مثل إدلب وريف حلب، كما جرى توحيد قطاع الاتصالات قبل عدة أشهر من الفترة المدروسة مع دخول شبكتي سيرياتل و MTN إلى شمال غرب سوريا، واعتماد تسعيرات أقل نسبياً مقارنة بالشركات الدولية (أيلوكس وتروكسل). ومع ذلك، بقيت هذه التدخلات محدودة الأثر على مجمل الخدمات، حيث استمرت أسعار الخدمات المحلية الأخرى في التباين بشكل واضح بين المحافظات.

تشير هذه الأنماط إلى أن التباين السعري خلال شهر كانون الثاني 2026 يعكس تقارباً نسبياً أكبر في أسعار السلع القابلة للتبادل، مقابل استمرار تباين أكثر حدة في الخدمات المحلية، في ظل بنية سوقية مجزأة تتحدد فيها الأسعار ضمن أطر محلية تختلف من محافظة إلى أخرى.

5. المساهمة في التضخم

تشير البيانات التحليلية لمؤشرات أسعار المستهلك لشهر كانون الثاني 2026 إلى هيمنة قطاع الاحتياجات الأساسية على المشهد التضخمي في سوريا؛ حيث تصدرت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية محركات التضخم على المستوى الوطني بمساهمة نسبية بلغت 150 بالمئة. حلت مجموعة التجهيزات المنزلية في المرتبة الثانية بنسبة 11 بالمئة، في المقابل كانت مجموعة النقل أكثر المجموعات تخفيفاً لعبء التضخم خلال هذا الشهر بنسبة مساهمة (-28 بالمئة)، تليها مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة مساهمة (-24.5 بالمئة).

الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر كانون الثاني 2026 (بالنسب المئوية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

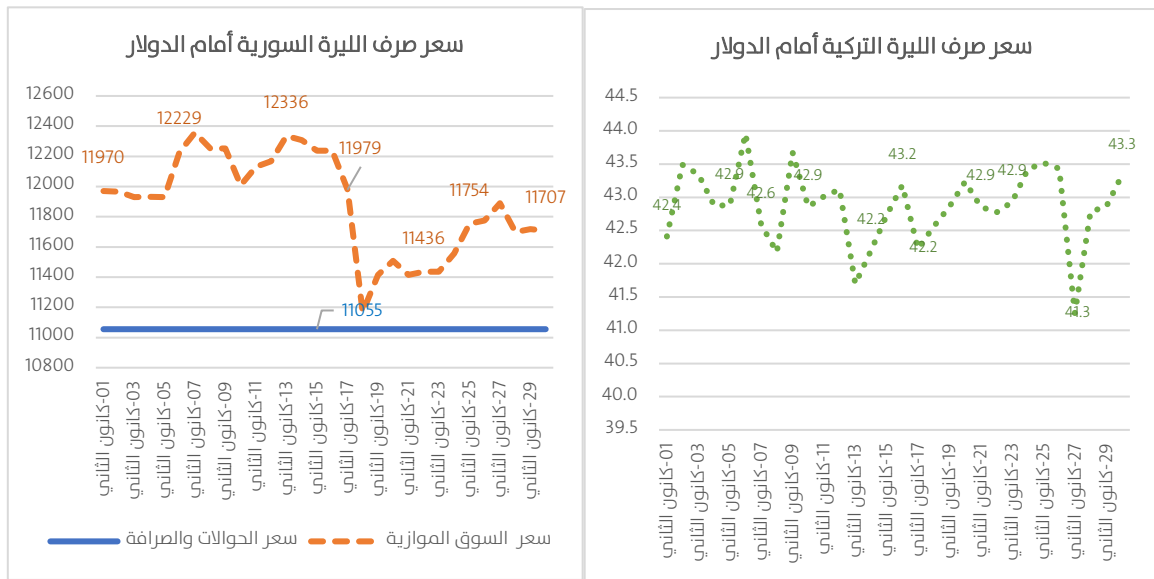
تُشير القراءة التحليلية للبيانات الإحصائية الخاصة بشهر كانون الثاني 2026 إلى أن معدل التضخم الوطني العام البالغ نحو 0.8 بالمئة يجب خلفه تبايناً مكانياً حاداً يعكس حالة التفكك الهيكلي في الاقتصاد المحلي. فبينما شهدت كلاً من دمشق وإدلب اتجاهات انكماشية، برزت محافظات الرقة ودير الزور والحسكة كبؤر تضخمية مرتفعة تأثرت بشكل مباشر بالصدمات الأمنية والميدانية، وما خلّفته من اضطراب في سلاسل التوريد وارتفاع حاد في تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، مما أدى إلى تشكّل أنماط سعرية غير متجانسة تخضع لمتغيرات النفوذ والسيطرة الميدانية.

وعلى مستوى بنية المساهمة القطاعية والنقدية، يتضح أن التضخم في سوريا بات نتاجاً لتداخل ثلاث منظومات اقتصادية متباينة؛ حيث ترتبط مناطق إدلب وريف حلب بالدورة السعرية التركيبية نتيجة اعتماد الليرة التركية كعملة تداول، بينما تخضع الحسكة لسياسات دعم محلية خاصة توازن بين المجموعات السلعية وتخفف من تقلبات الغذاء والطاقة. وفي المقابل، تظل مجموعة الأغذية والمشروبات هي المحرك الرئيس للتضخم في المناطق التي تعتمد الليرة السورية، لا سيما في الرقة ودير الزور، حيث استأثرت هذه المجموعة بكامل الحصّة التضخمية المسجلة، مما يؤكد هشاشة منظومة الأمن الغذائي في تلك المناطق وحساسيتها العالية تجاه أي تقلبات ظرفية في ظل غياب سياسات التدخل السعري الفعالة.

6. التغيرات في أسعار الصرف

استمر مصرف سوريا المركزي بتثبيت سعر الصرف الرسمي (للحوالات والصرافة) عند 11055 ليرة للدولار للشهر الثامن على التوالي، في مقابل تذبذبات واضحة في السوق الموازي الذي تراوح بين 11168 و 12375 ليرة سورية لكل دولار. ورغم هذه التقلبات، سجلت الليرة السورية تراجعاً بنسبة 0.9 بالمئة خلال كانون الثاني، حيث ارتفع متوسط سعر الصرف إلى 11882 ليرة مقارنة بـ 11773 ليرة في كانون الأول. ويظل السوق غير الرسمي هو المؤشر الواقعي لقيمة العملة، وهو ما تتبناه الحكومة ضمناً عبر تسعير المشتقات النفطية (مازوت، بنزين، غاز) بمستويات تقارب أسعار السوق الموازي عوضاً عن السعر الرسمي.

الشكل (6): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال كانون الثاني 2026



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

أما بالنسبة لليرة التركية، فقد كشفت البيانات عن اتجاه متذبذب في سعر الصرف خلال شهر كانون الثاني 2026، مما يعكس ضعفاً متزايداً في قيمتها، حيث تراجعت قيمتها من نحو 42.4 ليرة تركية لكل دولار بداية الشهر إلى 43.3 ليرة تركية في نهايته.

7. الأجور في سوريا

بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام (عند بدء التعيين) في سوريا حوالي 1.12 مليون ليرة سورية في شهر كانون الثاني 2026، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.34 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 3.1 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر.

تكشف المقارنة في الأجور الاسمية (بالأسعار الجارية) بين المناطق السورية عن تباين هيكلي حاد، يتجسد في فجوة جوهرية بين المناطق التي تعتمد الليرة التركية والمناطق التي تعتمد الليرة السورية ضمن نطاق سيطرة الحكومة الانتقالية. تُعزى هذه الفوارق إلى اعتبارات غير مرتبطة بإنتاجية العمالة، مما يُرسخ تمايزاً اقتصادياً وجغرافياً بين السكان. كما يُلاحظ وجود تباين في مستويات الأجور بين القطاعات، حيث يُسجل مستوى أجور القطاعين العام والخاص انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً بالقطاع المدني.⁷ وفي سياق متصل، تبقى فئة العمالة غير الماهرة (عمال المياومة) هي الفئة الأكثر تأثراً بالضغط الاقتصادية عبر جميع المناطق والمحافظات.

الجدول (2): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر كانون الثاني 2026 (بالليرة السورية)

سوريا	مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة)	مناطق المؤقتة والإنفاذ سابقاً	مناطق النظام سابقاً	
				أ- العاملين في القطاع العام
3366958	3090000	5935767	3030000	أجور الموظف (دكتور جامعي)
1120400	1060000	2268674	935000	أجور الموظف (جامعي)
930674	1040000	1304558	859000	أجور الموظف (تعليم أساسي)
				ب- العاملين في القطاع الخاص
4509055	4180000	6481650	4164181	أجور مدير شركة
1342941	1240000	1730776	1296738	أجور العامل في محل تجاري
				ج- العاملين في القطاع المدني
3103393	2880000	5328404	2788595	أجور الموظف (جامعي)

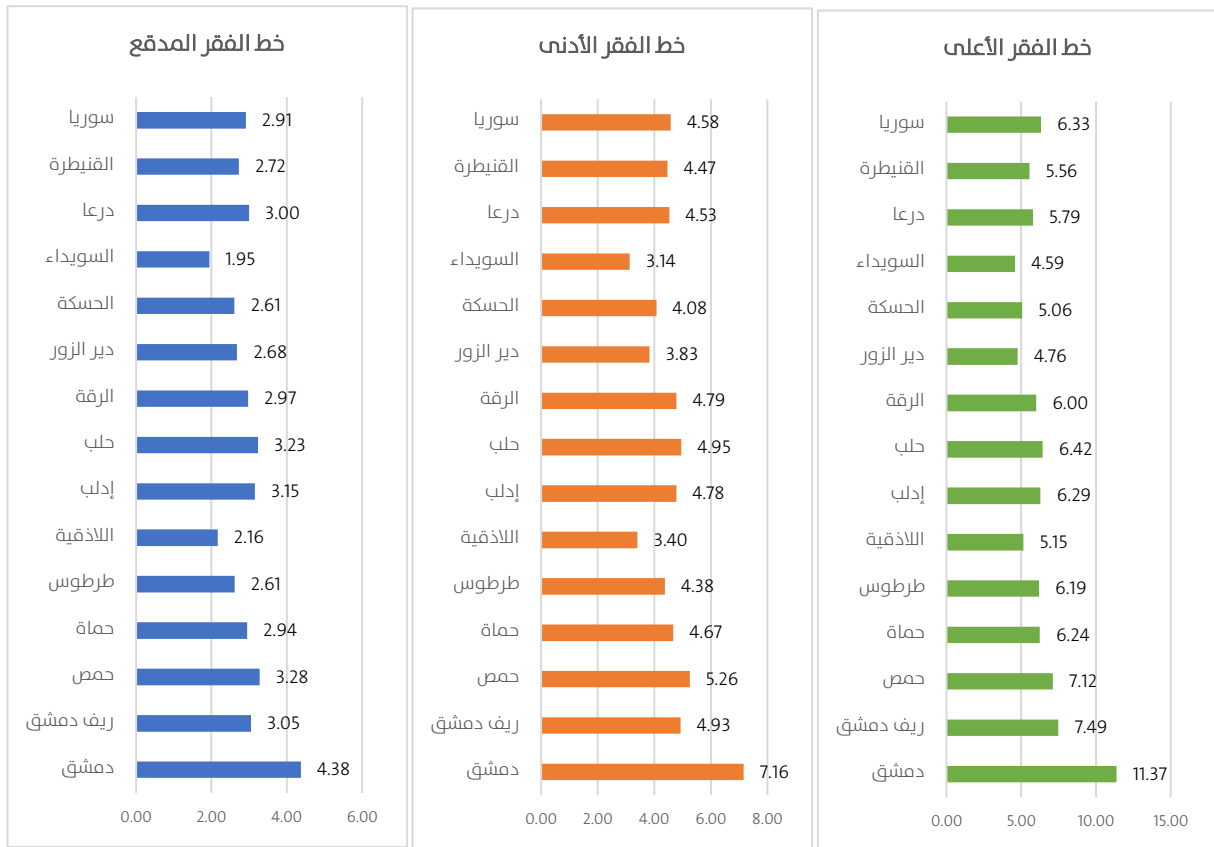
المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

⁷ يُشار إلى أن أجور العاملين في القطاع المدني في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام السوري، رغم ارتفاعها النسبي مقارنةً بأجور القطاعين العام والخاص، تظل منخفضة جداً على المستوى الإقليمي، إذ تعادل 97 بالمئة فقط من نظيرتها في مناطق الإدارة الذاتية و 52 بالمئة من نظيرتها في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية، وذلك خلال شهر كانون الثاني 2026.

8. خطوط الفقر في سوريا

وصل خط الفقر المدقع للأسرة⁸ (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) على مستوى سوريا في شهر كانون الثاني 2026 إلى 2.91 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 4.58 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 6.33 مليون ليرة سورية. وسجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات دمشق وريف دمشق وحمص وحلب، فيما سجلت محافظات السويداء واللاذقية ودير الزور والحسكة أدنى قيم لخطوط الفقر خلال شهر كانون الثاني 2026.

الشكل (7): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر كانون الثاني 2026 (مليون ليرة سورية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

يكشف تحليل نسب تغطية وسطي الأجور لخطوط الفقر في سوريا، عن أزمة هيكلية عميقة في كفاية الدخل، لا سيما في القطاعين العام والخاص. على المستوى الوطني، يُظهر المتوسط العام عجزاً حاداً، حيث تقل أجور الموظف الجامعي الحكومي عن 62 بالمئة من خط الفقر المدقع، وتتسع هذه الفجوة لتتجاوز 82 بالمئة عند مقارنتها بخط الفقر الأعلى. وتقل أجور العاملين في القطاع الخاص عن 54 بالمئة من خط الفقر المدقع، وعن 80 بالمئة من خط الفقر الأعلى.

⁸ تم حساب خطوط الفقر (المدقع، والأدنى والأعلى) من خلال قياس أثر التضخم على خطوط فقر عام 2009.

تتركز الأزمة الأعمق في القطاع العام، حيث يغطي أجره الشهري فقط 38.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، مما يؤكد الانهيار التام للقيمة الحقيقية للأجر الحكومي. أما بالنسبة لخط الفقر الأعلى، فإن جميع الفئات الوظيفية تقع تحته، وهذا يعني أن غالبية الأسر السورية تعيش في حالة فقر مدقع، حيث لا تستطيع تأمين الضروريات الأساسية إلى جانب احتياجاتها من التعليم والصحة وغيرها. في المقابل، يتمتع القطاع المدني (المرتبط بالمنظمات غير الحكومية والتمويل الخارجي) بحماية نسبية ملحوظة، حيث تبلغ نسبة تغطية أجوره لخط الفقر المدقع 106.5 بالمئة، مما يشير إلى أن القدرة على الوصول إلى التمويل الخارجي هي المحدد الأساسي للبقاء الاقتصادي في السياق السوري.

**الجدول (3): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر كانون الثاني 2026
(بالنسب المئوية)**

سوريا	مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة)	مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً	مناطق النظام سابقاً	
				أ- تغطية الأجور لخط الفقر المدقع
38.5	36.5	71.4	33.1	الموظف الجامعي في القطاع العام
46.1	42.7	54.5	45.9	العامل في القطاع الخاص
106.5	99.1	167.7	98.7	الموظف في القطاع المدني
				ب- تغطية الأجور لخط الفقر الأدنى
24.4	23.8	46.9	20.9	الموظف الجامعي في القطاع العام
29.3	27.8	35.8	29.0	العامل في القطاع الخاص
67.7	64.6	110.1	62.5	الموظف في القطاع المدني
				ج- تغطية الأجور لخط الفقر الأعلى
17.7	19.1	35.9	15.1	الموظف الجامعي في القطاع العام
21.2	22.3	27.4	21.0	العامل في القطاع الخاص
49.1	51.9	84.2	45.1	الموظف في القطاع المدني

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

9. خاتمة

تأثرت الأسعار بطرح العملة السورية الجديدة خلال شهر كانون الثاني 2026، وباستمرار سياسة تقييد السيولة، وبالتحويلات السياسية والعسكرية في شمال شرق سوريا والتي أفضت إلى حصول صدمة تضخمية في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة.

استمرت حالة الارتفاع في أسعار الخدمات بشكل ملحوظ في شهر كانون الثاني 2026، مع صدور فواتير كهرباء الدورة الأخيرة من عام 2025، فارتفعت أسعار الإيجارات السكنية والخدمات الصحية والتعليمية وخدمات التنظيف والعناية.

وعلى صعيد آخر، يعكس التباين السعري خلال شهر كانون الثاني 2026 تقارباً نسبياً أكبر في أسعار السلع القابلة للتبادل، مقابل استمرار تباين أكثر حدة في الخدمات المحلية، في ظل بنية سوقية مجزأة تتحدد فيها الأسعار ضمن أطر محلية تختلف من محافظة إلى أخرى.

ختاماً، ترصد المؤشرات اختلالاً حرجاً في بنية الدخل؛ إذ استقرت مستويات الأجور في القطاعين العام والخاص دون خطوط الفقر، مما يعكس تآكلاً عميقاً في القيمة الحقيقية للأجور واتساع الفجوة بين القدرة الشرائية وتكاليف المعيشة الأساسية.

تتطلب هذه المرحلة إدارة أكثر توازناً بين ضبط الأسعار وضمان السيولة الضرورية للحياة الاقتصادية. الأولوية الأولى هي تحرير منظم ومدروس للسيولة، بما يضمن دفع الأجور، وتسوية مستحقات المودعين والتجار، وحماية رأس المال العامل للزراعة والصناعة والتجارة الصغيرة. الأولوية الثانية هي مراقبة آثار استبدال العملة على التسعير ومنع استغلال التقريب النقدي أو نقص النقد في رفع الأسعار. أما الأولوية الثالثة فهي ربط السياسة النقدية بسياسات دخل وحماية اجتماعية، لأن تثبيت العملة من دون حماية الأجور والإنتاج قد يحقق مؤشراً نقدياً أفضل لكنه يفاقم الفقر والركود

ختاماً، ترصد المؤشرات اختلالاً حرجاً في بنية الدخل؛ إذ استقرت مستويات الأجور في القطاعين العام والخاص دون خطوط الفقر، مما يعكس تآكلاً عميقاً في القيمة الحقيقية للأجور واتساع الفجوة بين القدرة الشرائية وتكاليف المعيشة الأساسية.

10. المراجع والمصادر

1. المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). [دليل المركز السوري لبحوث السياسات لأسعار المستهلك في سوريا](#).
2. المركز السوري لبحوث السياسات. المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا، 2024–2026.
3. مصرف سوريا المركزي. [الإجراءات المتعلقة باستبدال العملة الجديدة، وتنظيم السحوبات، وتثبيت سعر الصرف خلال كانون الثاني 2026](#).
4. جريدة قاسيون. (2026، 18 كانون الثاني). [التبغ السوري، متى سينتهي فصل السياسات المحدفة؟!](#)
5. عنب بلدي. (2026، 26 كانون الثاني). [فواتير تفوق الدخل... سوريون يشتكون ارتفاع أسعار الكهرباء](#)
6. قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتعلق بـ [توحيد رسوم التعليم الجامعي للعام الدراسي 2025-2026](#)
7. وزارة الاقتصاد والصناعة. [قرار حظر استيراد السيارات التي يتجاوز عمرها ثلاث سنوات](#).
8. وكالة سانا. (2025، 02 تشرين الأول). [التعليم العالي السورية تعلن الأقساط الدراسية الجديدة في الجامعات الخاصة](#)

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر كانون الثاني 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظة
(سنة الأساس 2021 = 100)

سوريا	القنيطرة	درعا	السويداء	الحسكة	دير الزور	الرقبة	حلب	إدلب	اللاذقية	طرطوس	حمّة	حمص	ريف دمشق	دمشق	
840	1,032	861	960	839	781	751	993	711	904	1,043	986	1,268	1,008	1,262	جميع السلع
636	695	640	597	737	880	684	696	679	648	665	729	710	659	703	الأغذية والمشروبات
595	629	453	682	540	617	428	749	546	569	576	520	648	723	655	الدخان والتبغ
609	477	518	780	823	572	588	799	682	673	697	684	574	538	594	الملابس والأحذية
1,461	2,030	1,870	2,100	1,108	813	1,135	1,435	995	1,800	1,962	1,943	2,740	2,007	2,189	السكن، والكهرباء، والوقود
514	502	630	469	1,195	501	496	528	491	415	416	841	524	487	606	التجهيزات المنزلية والصيانة
780	722	998	946	766	712	883	936	569	713	738	766	778	821	853	الصحة
816	1,274	653	953	1,007	650	720	771	472	1,131	1,237	1,137	1,267	1,166	1,187	النقل
202	328	331	332	332	333	330	334	45	327	327	329	331	329	330	الاتصالات
454	362	305	450	509	406	721	624	603	478	377	327	509	602	397	الترويح والثقافة
858	1,027	983	917	1,049	664	1,012	1,048	1,223	869	1,121	880	1,063	895	791	التعليم
802	1,157	749	1,003	770	664	686	831	694	590	1,017	706	892	942	823	سلع وخدمات متنوعة

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

scpr-syria.org
info@scpr-syria.org

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياسية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان.



Syrian Center For
Policy Research
المركز السوري
لبحوث
السياسات